مسلك القاضي عياض (544هـ) في بيان اختلاف روايات صحيح مسلم

من خلال كتابه «مشارق الأنوار»

The conduct of Judge Ayadh (544 AH) in explaining the difference in the narratives of Sahih Muslim Through his book: «Mashareq Al-Anwar»

بشير بورشاق[1]
جامعة وهران 1
hachimmy@hotmail.com
د. حمزة عواد
جامعة وهران 1
hachimmy@hotmail.com

تاريخ الوصول 2020/08/12 القبول 2021/06/18 النشر على الخط 2021/09/30
Received 12/08/2020 Accepted 18/06/2021 Published online 30/09/2021

ملخص:

يعدُّ كتاب القاضي عياض (544هـ) «مشارق الأنوار» من أهمِّ الكتب المخصِّصة لروايات صحيح الإمام مسلم، هذا الذي هو من أصح الكتب الإسلامية رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد جاء هذا البحث للكلام عن مسلكه فيه، وعن طريقة إيراده للروايات المختلفة لهذا الكتاب من خلال نماذج مختارة.

فإذا اختلفت الروايات في كلمة من الحديث فإنّه يبيِّن هذا الاختلاف في فصل «الوهم والاختلاف» من كلِّ حرفٍ من حروف المعجم بحسب أصلِ الكلمة المختلف فيها دون زوائدها.

ثم يبيِّن الرّاجح من الرّوايات والصّواب بما جاء في الأحاديث الأخرى الموافقةِ للفظِ إحدى الرّوايات، أو المؤيّدةِ لمعناها، وقد يكون ذلك بدلالة السياق، أو بالنّظر إلى معاني الرّوايات المختلفة، أو بعرضها على لغة العرب، أو بغير ذلك.

الكلمات المفتاحية: القاضي عياض؛ مشارق الأنوار؛ صحيح مسلم؛ الروايات؛ إكمال المعلم.

Abstract:

Mashareq Al-Anwar, by Al-Qadi Ayadh (544 AH), is one of the most important commentaries on Sahih Muslim. It scrutinizes this most authentic books of hadith.

My research is about his academic approach and the way he reported the different narratives of this book, through some models.

Any minor variations in the hadith are mentioned in the chapter “Illusion and Difference” listed according to the root of the word without its affixes .

Then he selects the most correct of them by comparing them to hadiths which are terminologically similar or carry the same meaning. This may be by examining context, by looking at the meanings of different narratives, by checking the linguistics in the classical arabic language or otherwise.

Keywords: Alqadi Ayadh; Mashariq Al-anwar; Saheeh Muslim; Narratives; 'Iikmal Almolem.

[1]– المؤلّف المرسل:حمزة عواد البريد الإلكتروني hachimmy@hotmail.com

مقدّمة:

من جميل ما عُنِيت به الأمّة الإسلامية في حفظها وتدوينها لسنة النبي الكريم (صلوات ربي وسلامه عليه) حفظُ ألفاظها على اختلافها وتنوُّعِها، حتى كان من رواة الأحاديث من يقصد إلى اللَّفظ فيرويه مصحوبًا بالفعل الذي ثبت معه، وهو لعمري دليل حرص، بل دليل العناية الربَّانية التي أحاط الله بها هذه الأمَّة.

وممن اهتموا كثيرا بسرد الروايات المتفقة والمختلفة لدووين الأمة المازَرِي، والقاضي عياض، وشيخه الجياني، فهم بحقٍّ أوّل من صنّف في هذا النوع من علوم الرواية، وجاء من بعدهم، فعوّلوا على كتب القاضي عياض خصوصا «مشارق الأنوار» و«إكمال المعلم»، فلا تجد شارحًا لكتاب مسلم أضرب عنه صفحًا، أو طوى عنه كشحًا، بل إن منهم من عوّل عليه في شرحه، فلم يأو إلَّا إليه في بيان المعاني كالنووي، وأبي العباس القرطبي.

والفنّ المشار إليه هنا هو اختلاف روايات مسلم بن الحجّاج رحمه الله؛ إذ قد عُلِم أنّ كتابه الصحيح رواه عنه جماعة من أصحابه.

والمراد من الرّوايات هنا أيضا ما رواه الشيوخ أو ما جاء في نُسَخِهِم أو من فوقَهم من الطّبقات إلى أصحاب الروايات المشهورة، وانتهى له الكتاب.

فقصَدنا من خلال هذه الورقات إلى ما قام به القاضي عياض، عمدنا إليه فحصا، واشتغلنا به درسا، من أجل بيان طريقته في الكلام على روايات كتاب «المسند الصحيح» للإمام مسلم رحمه الله. مما يتعلّق بكتاب «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»، ولم نستأثر بترجمة المؤلف ومصنفه، فعرضناهما في اقتضاب، وأبنّا عما يجب في نحو هذا المقام. ونسأل الله العون.

وقد كانت خطة الدراسة بعد هذه المقدمة وفق ما يلي:

المبحث الأول: تعريف موجز بالقاضي عياض، وكتابه «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالقاضي عياض.

المطلب الثاني: تعريف موجز بكتاب «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

المبحث الثاني: بيان مسلك القاضي رحمه الله في كتابه «مشارق الأنوار»، وذكر نماذج يتبين منها كلامه على الروايات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عرض طريقة القاضي عياض في كتابه «مشارق الأنوار».

المطلب الثاني: ذكر نماذج من «المشارق» تبيّن بعضا من منهج القاضي رحمه الله في الكلام على الروايات:

المبحث الثالث: بين «المشارق» و«إكمال المعلم» في ذكر روايات مسلم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بـ «إكمال المعلم».

المطلب الثاني: بين «المشارق» و«إكمال المعلم».

الخاتمة.

هذا ونسأل الله أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقنا فيه القبول، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول: تعريف موجز بالقاضي عياض، وكتابه «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

نقدم في هذا المبحث تعريفات موجزة بالمؤلف وكتابه تبعا لمقتضى الحال، إذ لا يسمح المقام بغير هذا، وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تعريف موجز بالقاضي عياض:

هو الإمام العالم الحافظ شيخ الإسلام القاضي عياض[1] بن موسى بن عياض «اليَحْصُبِيُّ نسبةً إلى يحصب بن مالك، قبيلة من حمير»[2]، السَّبْتِيُّ نسبةً إلى سبتة [3]، المالكي، يُكْنَى أبا الفضل، صاحب المؤلفات النفيسة، والمصنفات الشهيرة كـ «الشّفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ»، و«إكمال المعلم بفوائد مسلم»، و«مشارق الأنوار على صحاح الآثار»، و«تَرتِيب المدَارك وتَقرِيب المسَالك فِي ذكرِ فُقَهَاء مَذهَب مَالِك» وغيرها، وفيه أَنشَد المقَّري:

وَكَمْ لَهُ مِنْ تَآلِيفٍ قَدِ اشْتَهَرَتْ ... بِكُلِّ قُطْرٍ فَسَلْ تُنْبِيكَ عَنْ خَبَرِ[4]

و «توفي – رحمه الله – بمرَّاكُش[5] مُغَرّبًا عن وطنه في شهر جمادى الأخيرة، وقيل: في شهر رمضان سنةَ أربعٍ وأربعين وخمسِمائة، وقيل: إنه مات مسمومًا سمَّه يهوديٌّ، ودُفِنَ – رحمه الله تعالى – بباب إيلان داخل المدينة»[6].

المطلب الثاني: تعريف موجز بكتاب «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

لم يخلف القاضي رحمه الله علمًا ولم يورثنا كتابًا يتعلّق بنسخ المسند الصحيح العتيقة ورواياته المختلفة عن شيوخه لهذا الكتاب سوى كتابين عظيمين عوّل عليهما كلّ من جاء بعده، وهما: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» و«إكمال المعلم بفوائد مسلم»، ويتعيّن على من أمّ «المسند الصحيح» لفهمه ودرسه على التحقيق العناية بالكتابين المذكورين، وهذا أوان الإبانة عن «مشارق الأنوار» والتعريف به.

هو كتاب جعله القاضي عياض رحمه الله على المصنّفات الثلاثة المشهورة التي هي أمّات السّنن الصحيحة، وعليها مدار أندية السّماع، وبها عمارتها، وهي مبادئ علوم الآثار وغايتها، ومصاحف السنن وبها مذاكرتها، وأحقّ ما صُرِفت إليه العناية وشُغِلت به الهمَّة، وهي «الجامع الصحيح» للإمام البخاري رحمه الله، و«المسند الصحيح» للإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله، و«الموطّأ» للإمام مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة رحمه الله.

قصد فيه المصنّف رحمه الله تقويم ألفاظ هذه الكتب، وتصويب الأوهام الواقعة فيها، وحلّ مشكلاتها الواقعة في أسانيدها ومتونها، وبيان مبهماتها، وتحرير رواياتها، وضبطها، وشرح معانيها، وبيان الأماكن والأنساب، والأسماء والكنى والألقاب، قال السخاوي: – في سياق ذكر

---

(1) عياض: (بكسر العين المهملة، وفتح الياء المثنّاة من تحت، وبعد الألف ضاد معجمة). قاله ابن فرحون. «الديباج المذهّب» (51/2).

(2) المصدر نفسه (51/2).

(3) سبتة: بلدة مشهورة من قواعد بلاد المغرب. «معجم البلدان» لياقوت الحموي (182/3).

(4) «أزهار الرياض» (12/1)، وهومن الوافر.

(5) مَرَّاكُش بالفتح ثم التشديد وضم الكاف وشين معجمة: أعظم مدينة بالمغرب وأجلُّها... بينها وبين البحر عشرة أيّام في وسط بلاد البربر... وكان موضع مراكش قبل ذلك مخافةً، يَقْطع فيه اللُّصوص على القوافل، كان إذا انتهت القوافل إليه قالوا: مراكش، معناه بالبربريَّة: أَسْرِع المشي. «معجم البلدان» (94/5).

(6) «الديباج المذهب» (51/2).

كتب الغريب –: «وهو أجَلُّ كتاب، جَمَعَ فيه بين ضبطِ الألفاظِ، واختلافِ الرِّواياتِ، وبيانِ المعنى، لكنَّه خصَّه بالموطَّأ والصحيحين مع ما أضاف إليه من مشتبه الأسماء والأنساب»[1].

رتّبه على حروف المعجم بسرد أهل المغرب على طريقة بينها في أول كتابه المذكور؛ تيسيرًا للنّاظر وتقريبا للطالب.

ويُعْلَم مما سلف أنّ ما جمعه القاضي هو في الرواية والدّراية فنونٌ متعدّدة، وجواهرُ نظمها قلادةً واحدة، وهو بهذا يعتبر شرحًا موجزًا على هذه الكتب، قال رحمه الله في مقدّمته: «فإذا كملت بحول الله هذه الأغراض، وصحّت تلك الأمراض؛ رجوتُ ألَّا يبقى على طالب معرفة الأصول المذكورة إشكالٌ، وأنَّه يستغني بما يجده في كتابنا هذا عن الرِّحلة لمتقني الرِّجال، بل يكتفي بالسَّماع على الشيوخ إن كان من أهل السماع والرِّواية، أو يقتصر على درسِ أصلٍ مشهور الصِّحة، أو يصحِّح به كتابه، ويعتمد فيما أشكل عليه على ما هنا إن كان من طالبي التفقه والدراية»[2].

ولا يستغني عنه أبدًا طالبُ التفقّه في الصّحاح المذكورة، وقاصد المعرفة بروايتها ودرايتها، وقد «كان ابن الصلاح لا يُغِبُّ[3] مطالعته والاستفادة منه بعد قعوده لإسماع الحديث بالدّار الأشرفيّة بدمشق»[4].

وأنشد فيه:

مَشَارِقُ أَنْوَارٍ تَبَدَّتْ بِسَبْتَةٍ وذَا عَجَبٌ كَوْنُ المشَارِقِ بِالغَرْبِ[5]

ولِمَا سلف كلِّه يعدُّ كتابه هذا بحقٍّ مِن أَجَلِّ ما خطَّت يمينه، قال ابن فرحون: «وهو كتابٌ لو كُتِبَ بالذَّهب أو وزن بالجوهر لكانَ قليلًا في حقّه»[6].

المبحث الثاني: بيان مسلك القاضي رحمه الله في كتابه «مشارق الأنوار».

ليس القصد التوسع في بيان المنهج التفصيلي للإمام عياض في كتابه، فإن ذلك لا تسع له هذه الأوراق، ولكن؛ هو عرض موجز لمسلكه في ذلك، والمقصود بالمسلك هنا هو بيان طريقته العامة في تمحيص الروايات والمقارنة بينها وترجيحه ما يراه أولى بالترجيح مما يتضمنه هذان المطلبان:

المطلب الأول: عرض طريقته رحمه الله.

نبّه القاضي عياض – رحمه الله – إلى طريقته في مقدّمة كتابه فقال: «... فبحسب هذه الإشكالات والإهمالات في بعض الأمَّهات، واتِّفاق بيانِ ما يسمحُ به الذِّكر ويقتدحه الفكر مع الأصحاب في مجالس السّماع والتفقّه، ومسيسِ الحاجة إلى تحقيق ذلك، ممَّا تَكَرَّرَ عَلَيَّ السؤالُ في كتاب يجمع شواردها، ويسدِّدُ مقاصِدَها، ويبيِّن مشكِلَ معناها، ويَنُصّ اختلاف الروايات فيها، ويُظْهِر أحقَّها بالحقِّ وأولاها.

(1) «فتح المغيث» (421/3).

(2) المشارق (59/1).

(3) «الغِبّ: أن ترد الإبلُ الماء يومًا وتدعه يومًا»؛ كما في «الصحاح» (1/ 190)، فالمعنى: لا ينقطع من مطالعته والاستفادة منه، والله أعلم.

(4) «تحفة القادم» لابن الأبّار القضاعي (ص45).

(5) «تحفة القادم» (45/1).

(6) قاله ابن فرحون في «الديباج المذهب» (49/2).

فنظرت في ذلك فإذا جَمْعُ ما وقع من ذلك في جماهير تصانيف الحديث، وأمَّهات مسانيده، ومنثوراتِ أجزائه، يطول ويكثر، وتتبّع ذلك مما يشقُّ ويعسر، والاقتصار على تفاريقَ منها لا يرجع إلى ضبطٍ ولا يُحصَر.

فأجمعت على تحصيل ما وقع من ذلك في الأمّهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار، التي أُجْمِعَ على تقديمها في الأعصار، وقَبِلها العلماء في سائر الأمصار كُتُبِ الأئمة الثلاثة: «الموطأ» لأبي عبد الله مالك بن أنس المدني، و«الجامع الصحيح» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ، و«المسند الصحيح» لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوري؛ إذ هي أصولُ كلِّ أصلٍ ومنتهى كلِّ عمل في هذا الباب وقول، وقُدوةُ مدَّعِي كلِّ قوَّةٍ بالله في علم الآثار وحول، وعليها مدار أنديَة السَّماع وبها عمارتها، وهي مبادئ علوم الآثار وغايتها، ومصاحف السُّنن ومذاكرتُها، وأحقُّ ما صُرِفَت إليه العناية، وشُغِلَتْ به الهمَّة...

ولما أجمع عزمي على أن أُفرِّغ له وقتًا من نهاري وليلي، وأن أَقسِم له حظًّا من تكاليفي وشُغْلِي رأيت ترتيب تلكَ الكَلِمَات على حروف المعجم أيسرَ للنَّاظر، وأقربَ للطالب؛ فإذا وقف قارئُ كتاب منها على كلمة مشكلة، أو لفظة مهملةٍ؛ فَزِع إلى الحرف الذي في أوَّلها إن كان صحيحا، وإن كان من حروف الزوائد أو العِلَل تَرَكَهُ وطلب الصحيح، وإن أشكل وكان مهملا طلب صُورته في سائر الأبواب التي تُشبهه حتى يقع عليه هنالك.

فبدأت بحرف الألف، وختمت بالياء على ترتيب حروف المعجم عندنا[1]، ورتبت ثاني الكلمة وثالثها من ذلك الحرف على ذلك الترتيب رغبة في التسهيل للراغب والتقريب، وبدأت في أول كل حرف بالألفاظ الواقعة في المتون المطابقة لبابه على التّرتيب المضمون، فتولينا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يُظلِمها، ولا يبقى بها إهمال يُبهِمها، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبّهنا على ذلك، وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك، بحكم ما يوجد في حديث آخر رَافعٍ للاختلاف مُزيحٍ للإشكال مُريحٍ من حيرة الإبهام والإهمال، أو يكونُ هو المعروفَ في كلام العرب، أو الأشهرَ، أو الأليقَ بمساق الكلام والأظهرَ، أو نصَّ من سبقنا من جهابذة العلماء وقدوة الأئمة على المخطئ والمصحَّف فيه، وأدركناه بتحقيق النّظر وكثرة البحث على ما نتلقّاه من مناهجهم ونقتفيه، وترجمنا فصلا في كلِّ حرف على ما وقع فيها من أسماء أماكن من الأرض، وبلادٍ يشكل تقييدها ويقلُّ مُتقِنُ أساميها ومُجيدها، ويقعُ فيها لكثير من الرواة تصحيفٌ يَسمُج، ونبَّهنا معها على شرح أشباهها من ذلك الشَّرْج[2]، ثم نعطف على ما وقع في المتون في ذلك الحرف بما وقع في الإسناد من النّصِّ على مشكل الأسماء والألقاب، ومُبهَم الكنى والأنساب، وربما وقع منه من جرى ذكره في المتن فأضفناه إلى شكله من ذلك الفنّ، ولم نتتبّع ما وقع في هذه الكتب من مشكل اسمِ من لم يَجْرِ في الكتاب إلَّا كنيته أو نسبه، وكنيةِ من لم يذكر في الكتاب إلّا اسمه أو لقبه؛ إذ ذاك خارجٌ عن غرض هذا التأليف ورغبةِ السائلِ، وبحرٌ عميقٌ لا يكاد يُخرج منه إلى ساحل...»[3].

وتوضيح ما ذكر، وشرحه في ما يلي:

أولا: كتابُه يتعلّق بالأمهات الثلاثِ الجامعةِ لصحيحِ الآثار: موطأ مالك وصحيح البخاري وصحيح مسلم.

ثانيا: رتَّب الكلمات فيه بحسب الحرف الأول منها على حروف المعجم بالسّرد المغربي ليكونَ أيسرَ للنَّاظرِ وأقربَ للطالب.

ثالثا: ورتَّب ثانيَ الكلمة وثالثها من ذلك الحرف على ذلك الترتيب رغبةً في التسهيل للراغب وزيادةً في التقريب.

---

(1) يقصد السّرد المغربيّ، وهو: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، لا، ي.

(2) أي: من ذلك النوع، فالشّرج: النوع؛ كما في «القاموس المحيط» (ص: 195)، وفي المطبوع: الشرح، وهوتصحيف.

(3) «المشارق» (56-58).

رابعا: ضَبَطَ ما أشكل من متون الأحاديث بإتقان؛ لئلّا يلحقها تصحيفٌ يُظلِمُها، أو إهمالٌ يُبهمها.

خامسا: إن كان الحرف مما اختلفَتْ فيه الرواية نبّه على ذلك مع الإشارة إلى الأرجح والصواب.

سادسا: اعتمد في الترجيح على أمور:

أحدها: حديثٌ آخرُ أو روايةٌ أخرى مُزيحةٌ للإشكال رَافعةٌ للإهمال.

الثاني: أو يكون الأرجح من المعاني هو المعروف في كلام العرب.

الثالث: أو لدلالة السِّيَاق؛ فَإنّه «مرشدٌ إلى تبيينِ المجملات، وترجيحِ المحتمِلات، وتقريرِ الواضحات»[1].

الرابع: أو لنصّ الجهابذة الأعلام على ما صُحِّف أو وقع من أوهام.

الخامس: أو أدرك ذلك بتحقيق النّظر، وكثرة البحث، وإعمال الفكر.

والأوّل أحسن هذه الطرق، لا جَرَم قدّمه القاضي عياض ذكرًا.

وقال العراقي:

وَخَيْرُ مَا فَسَّرْتَهُ بِالوَارِدِ كَالدُّخِّ بِالدُّخَانِ لِابْنِ صَائِدِ

كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيْ والحَاكِمُ فَسَّرَهُ الجِمَاعَ، وهْوَ واهِم[2]

سابعا: ترجم في كلّ حرف على ما وقع في الصحيحين والموطّأ من أسماء أماكنَ من الأرض، وبلادٍ يشكل تقييدُها، ويكثر تصحيفها.

ثامنا: نصّ على مشكل الأسماء والألقاب، ومبهم الكنى والأنساب الواردة في الأسانيد أو المتون في كلِّ حرف.

تاسعا: ذكر آخر كلِّ فصل من فصول كل حرف ما جاء فيه من تصحيفٍ مع التَّنبيه على الصَّواب والوجه المعروف.

عاشرا: شرح غريب المتون عند ذكرها لتقويمها، وبيَّن بعض معانيها ومفهومها.

حادي عشر: شذّ عن أبواب الحروف نكتٌ مهمّةٌ غريبةٌ لم تضبطها تراجمها؛ فأفرد لها آخر الكتاب ثلاثة أبواب:

أولها: الجمل التي وقع فيها التصحيف وطَمَسَ معناها التّلفيف.

الثاني: تقويم ضبطِ جملٍ في المتون والأسانيد، وتصحيحِ إعرابها، وتحقيق هجاء كتابها، وشكل كلماتها، وتبيين التقديم والتأخير اللاحق لها؛ ليستبين وجهُ صوابها وينفتح للأفهام مُغْلَقُ أَبوابها.

الثالث: إلحاق أَلفاظٍ سَقَطَتْ من أحاديثِ هذه الأمَّهاتِ، أو من بعض الروايات، أو بُتِرت اختصارًا أو اقتصارًا على التَّعريف بطريق الحديث لأهل العلم به، لا يُفْهَمُ مرادُ الحديثِ إلا بإلحاقها، ولا يستقِلُّ الكلام إلا باستدراكها.

المطلب الثاني: ذكر مسالك القاضي رحمه الله في الكلام على الروايات مع نماذج لكلّ مسلك:

لما كان كتاب مسلم رحمه الله مشتملا على مقدمة لكتابه، وبعدها الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ، وكان الحديث مركَّبًا من إسناد ومتن، وكان مقصود القاضي رحمه الله من كتابه «المشارق» تقويمُ ألفاظ الصحيح، وإتقانها وضبطها وشرح غريبها؛ وكان من جملة ما أتقن

(1) «الإمام في بيان أدلّة الأحكام» للعزّ بن عبد السلام (159/1).

(2) «ألفية العراقي» (ص161).

فيه؛ – كما سلف – بيان الروايات، فكان منها ما يتعلّق بالإسناد ومنها ما يتعلق بالمتن، ومنها ما يتعلق بكلام الإمام مسلم رحمه الله، فتحصّل من هذا أن متعلّق كلامه على الصحيح كان على هذه الأقسام الثلاثة.

وكان من منهجه رحمه الله الحكم على الرواية بما جاء في الأحاديث والروايات الأخرى، أو بالمعنى والسياق، أو بلغة العرب، وقد تكون بعض الروايات ظاهرة الوهم تفصح بلفظها عن التصحيف فيها والتغيير، وهذا كثير في كتابه رحمه الله، وهذه مسالكُ في كتابه تتبيّن بها طريقته رحمه الله في هذا الكتاب البديع.

المسلك الأول: الحكم على الرواية بالأحاديث أو الروايات الأخرى، وفيه أربعة أمثلة.

المثال الأول:

قال عياض: « في جود النبي صلى الله عليه وسلم: «وأعطى يومئذ صفوان بن أمية مائة من النعم»؛ كذا للكافّة، وهو المعروف الصحيح، ورواه بعضهم عن ابن ماهان: «من الغنم»، وهو خطأ، إنَّما كان إبلًا»[1].

وأشار بذلك إلى ما جاء في مسلم من قول ابن شهاب: «غَزَا رَسُولُ اللهِ ﷺ غَزْوَةَ الفَتحِ، فَتحِ مَكَّةَ، ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَن مَعَهُ مِنَ المُسلِمِينَ، فَاقتَتَلُوا بِحُنَينٍ، فَنَصَرَ اللهُ دِينَهُ وَالْمُسْلِمِينَ، وَأَعْطَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ مِئَةً مِنَ النَّعَمِ، ثُمَّ مِئَةً، ثُمَّ مِئَةً»[2].

فبيّن القاضي رحمه الله أنّ رواية الأكثر في هذا الحديث: «من النَّعم»، وأنّ بعضهم رواه عن ابن ماهان: «من الغنم»، وهو خطأ؛ إذ المعروف أي: في الأحاديث الأخرى أنّها كانت نعمًا؛ أي: إبِلًا.

وقد جاء أنّ عطاءه ﷺ حينها كان من الإبل من حديث أنس بن مالك[3]، ورافع بن خديج[4]، وعبد الله بن مسعود[5] ﷺ، والله أعلم.

المثال الثاني:

قال عياض: «في المبعث في حديث ورقة: «فقالت خديجة أي عمّ»؛ كذا ذكره مسلم في حديث أبي الطاهر من رواية يونس عن الزهري، والصواب ما ذكره بعد ذلك من رواية غيره عن الزهري: «أي ابن عمّ»، وكذلك ذكره البخاري وهو ابن عمّها لا عمّها إلّا أن تكون قالت له ذلك لسنِّه وجلالة قدره»[6].

أشار هنا إلى حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي[7]، فذكر الاختلاف بين روايات الصحيح نفسه؛ إذ قد علم أنّ من منهج الإمام مسلم رحمه الله إيرادَ الحديث الواحد برواياته في موضع واحد، ثمّ بيّن أنّ الراجح منها هو رواية غير أبي الطاهر.

وذلك أن الإمام مسلمًا رحمه الله رواه من طريق أبي الطاهر أحمد بن عمرو عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها وفيها: «أي عمّ»، ثم رواه من غير هذه الطريق، بلفظ: «أي ابن عمّ».

---

(1) «المشارق» (130/2).

(2) «صحيح مسلم» (7/ 2313/75).

(3) «صحيح مسلم» (1059/105/3).

(4) «صحيح مسلم» (1060/107/3).

(5) «صحيح البخاري» (3150/95/4)، «صحيح مسلم» (1062/109/3).

(6) «المشارق» (156/1)، (256/2).

(7) «صحيح مسلم» (ج: 1 ص: 97 رقم: 160).

فبيّن القاضي – رحمه الله – صواب الرواية الأولى، وأنّ للأخرى وجهًا كذلك، والذي يظهر من سياق الحديث رجحان الرواية الثانية «أي ابن عمّ» لقولها قبل: «حَتَّى أَتَتْ بِهِ ورَقَةَ بنَ نَوْفَلِ بنِ أسد بنِ عَبدِ العُزَّى بنِ قُصَيٍّ، وهُوَ ابنُ عَمِّ خَدِيجَةَ، أَخُو أَبِيهَا»، فذكرت نسبه وأنّه يلتقي معها في الجدّ، فهي خديجة بنت خويلد بن أسد، ونصّت على ذلك بعدُ بقولها «ابن عمّ خديجة»؛ توطئةً لقولها بعد: «أي: ابن عمّي اسمع من ابن أخيك».

المثال الثالث:

قال عياض: «في حديث الشفاعة في مسلم: «فما منكم من أحد بأشدَّ مناشدةً لله في استقصاء الحقِّ من المؤمنين لله لإخوتهم»؛ كذا في جميع نسخ مسلم، وصوابه ما في البخاري: «بأشدَّ مناشدة لي من المؤمنين لله»[1].

أشار مسلم فيما سلف إلى حديث الشفاعة المعروف[2]، وبيّن رحمه الله أنّ قوله أولًا: «بأشدّ مناشدة لله» – وهو ممّا اتفقت عليه النّسخ – خطأٌ؛ إذ لا يُفهَم منه معنًى صحيح؛ بل صوابها: «بأشدَّ مناشدة لي»، وبها يتمّ الكلام؛ كما جاء عند البخاري: «فما أنتم بأشدَّ لي مناشدةً في الحقِّ قد تبين لكم من المؤمن يومئذ للجبّار، وإذا رأوا أنهم قد نجوا في إخوانهم، يقولون: ربَّنا إخواننا...» الحديث.

والمعنى أنّ مناشدة المؤمنين لله يوم القيامة في الشّفاعة لإخوانهم ليست دون مناشدة المرءِ رسولَ الله ﷺ لحقّه المتبيّن في الدنيا، بل هي مثلها أو أشدّ منها؛ لجلالة الخطب، وعظمة الهول، وحرصًا على نجاة إخوانهم من النّار.

والحاصل أنّه بيّن الخطأ هنا وأصلحه بما جاء في صحيح البخاري رحمه الله.

المثال الرابع:

قال عياض: «في قتل كعب بن الأشرف: «إنَّما هو محمد ورضيعه وأبو نائلة»؛ كذا في نسخ مسلم، والواو هنا خطأ، قيل: صوابه: «ورضيعه أبو نائلة»، وفي البخاري: «ورضيعي أبو نائلة»، وفي الرواية الأخرى: «وأخي أبو نائلة»، وهو أبين»[3].

وأشار بذلك إلى حديث مسلم في قتل كعب بن الأشرف: «قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: إِنِّي لأَسْمَعُ صَوْتًا؛ كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ، قَالَ: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَرَضِيعُهُ، وَأَبُو نَائِلَةَ»[4]، فبيّن أنّ قوله في الحديث: «ورضيعه» جاء كذلك في جميع نسخ مسلم وهو خطأ.

والصواب ما جاء عند البخاري مبيَّنًا: «فَجَاءَهُ[5] لَيْلًا وَمَعَهُ أَبُو نَائِلَةَ، وَهُوَ أَخُو كَعْبٍ مِنَ الرَّضَاعَةِ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الحِصْنِ، فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَتْ فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: أَيْنَ تَخْرُجُ هَذِهِ السَّاعَةَ؟، فَقَالَ إِنَّمَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَأَخِي أَبُو نَائِلَةَ، وَقَالَ غَيْرُ عَمْرٍو: قَالَتْ: أَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ يَقْطُرُ مِنْهُ الدَّمُ، قَالَ: إِنَّمَا هُوَ أَخِي مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَرَضِيعِي أَبُو نَائِلَةَ»[6].

---

(1) «المشارق» (26/2).

(2) «صحيح مسلم» (ج: 1 ص: 116 رقم: 183) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(3) «المشارق» (642/2).

(4) رواه مسلم (5/ 184/ 1801) من حديث جابر ﷺ.

(5) أي: محمد بن مسلمة.

(6) «صحيح البخاري» (5/ 91/ 4037).

ويتبيّن برواية البخاري أنّ قوله: «ورضيعه» في حديث مسلم مشكل أيضًا، فإنَّه ليس رضيعًا لمحمّد بن مسلمة بل لكعبِ بن الأشرف، والله أعلم.

المسلك الثاني: الحكم على الرواية بالمعنى والسياق، وفيه ثلاثة أمثلة.

المثال الأول:

قال عياض: «في الفتن قول حذيفة: «وإنّه ليكون منه الشّيء قد نسيته فأَرَاه فأذكره؛ كما يذكر الرّجل وجه الرّجل إذا غاب عنه ثم إذا رآه عرفه»؛ كذا في جميع النسخ عن مسلم، قيل: صوابه: «كما ينسى الرَّجل وجه الرجل أو كما يذكر الرَّجل»، وبهذا يستقيم الكلام وينتظم التمثيل»[1].

أشار القاضي رحمه الله فيما سلف إلى حديث حذيفة في الفتن[2] فذكر طرفًا منه واستشكله، وبيَّن رحمه الله أنّ قوله: «كما يذكر الرجل وجهَ الرجل» جاء في جميع نسخ مسلم، وأنّ الصواب فيه «كما ينسى» أو «كما لا يذكر»؛ لأنه ممثّل به في الحديث للنّسيان لا للذّكر، وهذا معنى قول القاضي: «وبهذا يستقيم الكلام وينتظم التمثيل»، وهذا كما ترى عند التأمّل له وجه صحيح من جهة المعنى.

والذي يظهر أنّ ما اتَّفقت عليه النسخ أصحّ، وقد جاء كذلك عند أبي داود[3] وغيره، وتقدير الرواية: كما يذكر الرّجلُ وجهَ الرّجل إذا غاب عنه وقد نسيه، ثم إذا رآه عرفه، واستظهر الحافظ ابن حجر صوابها أيضا[4]، والله أعلم.

المثال الثاني:

قال عياض: «قوله في وفاة أبي طالب: «فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه ويعيد له تلك المقالة»؛ كذا في جميع نسخ شيوخنا، وفي بعض النسخ: «ويعيدان له»، وهو أوجه لما تقدّم من كلام أبي جهل وعبد الله بن أميّة في ذلك»[5].

أشار القاضي رحمه الله فيما سلف إلى الحديث المعروف في وفاة أبي طالب[6]، فبيّن اختلاف نسخ مسلم في ذلك، فجاء في جميع نسخ شيوخه: «يعرضها عليه ويعيد له تلك المقالة»، وفي بعض النسخ: «ويعيدان له»، وذكر أنّها الأوجه لما تقدّم من كلام أبي جهل وعبد الله بن أميّة، أي: في قولهما له سابقًا: «أترغب عن ملّة عبد المطلب».

والحاصل أنّ رواية «يعيدان» أو «يعودان له» هي الأوجه في معنى الحديث كما ذكر عياض، وهي عند مسلم بعد هذه الرواية، وأخرجها البخاري[7]؛ والمعنى أنّ النبي ﷺ كان يعرض عليه الإسلام، وهما يعودان له بقولهما: «أترغب عن ملّة عبد المطلب» حتى قال آخر ما قال: «هو على ملّة عبد المطلب» ومات على كفره، فالإعادة المذكورة في الحديث من الرَّجلين، وليست من النبي ﷺ، وليكون في الكلام تأسيس لمعنى جديد، والله أعلم.

---

(1) «المشارق» (546/1).

(2) «صحيح مسلم» (ج: 8 ص: 172 رقم: 2891).

(3) «سنن أبي داود» (6/ 4240/293).

(4) «فتح الباري» (496/11).

(5) «المشارق» (287/2).

(6) «صحيح مسلم» (ج: 1 ص:40 رقم: 24) من حديث المسيب بن حزن رضي الله عنه.

(7) «صحيح البخاري» (ج: 2 ص: 95 رقم: 1360)، (6/ 112 رقم: 4772).

المثال الثالث:

قال عياض: «قوله: «إنَّ شهرًا تركوه»؛ كذا رويناه بالتاء باثنتين فوقها وبالراء عن أكثر الرواة، وعند الفارسي: «نزكوه» بالنون والزاي، وهو الصواب، وكذا رواه العقيلي والترمذي وغيرهم، قال الترمذي: أي: طعنوا فيه، وكذا فسَّره العقيلي، قال: نخسوه، مأخوذٌ من النَّيزَك، وهو الرُّمح القصير، ومنه الحديث: «ليسوا بنزَّاكين»، أي: طعَّانين في النّاس، وتفسير مسلم بقوله: «أَخَذَتْه ألسِنَة النَّاس، تكلَّموا فيه» يدلّ على ما قلناه، قال صاحب «الأفعال»: نَزَّكه عابه بما ليس فيه»[1].

أشار القاضي رحمه الله إلى اختلاف الرواية فيما نقله مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن عون قوله: «إنّ شهرا نزكوه»[2]، وأنّ أكثر الرواة رووه «تركوه» بالتاء المثنّاة، ورواه الفارسي «نزكوه» بالنون، وهو الصواب؛ لأنّه جاء كذلك عند العقيلي في كتابه الضعفاء وغيره، وهو الذي يدلّ عليه المعنى والسياق؛ فإنّه لو أراد مسلم رحمه الله تركوه لم يحتج إلى بيانه بقوله بعد: «أَخَذَتْه ألسِنَة النَّاس، تكلَّموا فيه».

المسلك الثالث: الحكم على الرواية بلغة العرب، وفيه مثالان.

المثال الأول:

قال عياض: «قوله: «ورآني عزلا» «وكان خالي عزلا»؛ كذا ضبطناه فيها بفتح العين وكسر الزاي، والمعروف أعزل، وهو الذي لا سلاح معه، وقيّده الجياني: «عُزُلا» بضم العين والزاي، وكذا ذكره الهروي، قال: وجمعه أعزال، مثل جمل فُنُق وناقةٌ عُلُط»[3].

يشير بذلك إلى ما جاء في غزوة ذي قَرَد في حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: «قَالَ: ورآنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ عَزِلًا – يَعنِي لَيسَ مَعَهُ سِلاحٌ –»[4]، فبين القاضي رحمه الله أنّ المعروف أي: في لغة العرب أعزل، ولا يقال عَزِل، وكذلك ذكره صاحب العين[5] والصحاح[6] وغيرهما، قلت: وكذلك رواه أحمد فقال: «وَرَآنِي أَعْزَلًا»، و«لَقِيَنِي عَمِّي عَامِرٌ أَعْزَلًا»[7]، وأبو عوانة من غير تنوين، فقال في روايته: «أعطيتها عمّي عامرًا وكان أعزل»[8]، و(أفعل) يأتي مصروفًا وغير مصروف[9].

والحاصل أن هذا يرجّح قول عياض رحمه الله، ويبيّن معرفته وسعة اطّلاعه على لغة العرب التي جاءت بها السّنن عن رسول الله □.

المثال الثاني:

قال عياض: «وقول مسلم: «وأضرابهم من حمّال الآثار»؛ كَذَا فِي النّسخ، قيل: وَوجه الكَلَام: وضربائهم، أَي: أجناسهم وأمثالهم؛ لِأَن فَعْلًا لَا يُجْمع على أَفعَال إِلَّا فِي أَحْرُف نادرة سُمِعت»[10].

---

(1) «المشارق» (272/1)، «سنن الترمذي» (ج: 4 ص: 355 رقم: 2697)، «الضعفاء الكبير» – سرساوي (74/3).

(2) «صحيح مسلم» (13/1).

(3) «المشارق» (238/2).

(4) «صحيح مسلم» (5/ 189 ح 1807).

(5) «العين» (354/1).

(6) «الصحاح» (1763/5).

(7) «المسند» (16518).

(8) «المستخرج» (7261).

(9) انظر قول ابن مالك في الألفية:

وأجدلٌ وأخيل وأفعى مصروفة، وقد ينلن المنعا

(10) «المشارق» (57/2).

أشار القاضي رحمه الله إلى ما جاء في مقدمة الصحيح، وهو قول مسلم رحمه الله: «وأضرابهم من حمال الآثار»[1]، فبيَّن أنّه جاء كذلك في النسخ أي: جميعها، ثم تعقّبه بأنّ الصواب فيه: «وضرباهم» فيكون الضرباء هنا جمع ضرب؛ لأنّ أضراب ليس جمعًا لضرب، وأفعال ليس جمعًا لفَعْل إلا في أحرف نادرة.

والذي يظهر أنّ الضُّرباء ليس جمعًا لضَرْب، وإنّما هو جمع ضَرِيبٍ، وأضراب يأتي جمعًا لضرب بقلّة؛ فإنَّ فَعْلًا يجمع على أفعُل، أو فِعال أو فُعُول، أو فَعِيل بقِلَّة، أو أفعال وليس بمقيس، ولا يستقيم جمع ضرب على ضرباء؛ كما ذكر عياض، ولعلّه انتقال ذهنٍ، إنَّما الضّرباء جمع ضريب، ولذا ذكر ابن قرقول في «المطالع» أنّ أضرابهم: «جمع ضرب، كحبر وأحبار، وحمل وأحمال، وهو كثير، وضرباء: جمع ضريب، مثل ظريف وشريف»[2]، وقال النووي رحمه الله: «قال أهل اللّغة: الضّريب على وزن الكريم، والضَّرب بفتح الضاد وإسكان الراء، وهما عبارة عن الشَّكل والمِثل»[3].

ويتحصّل ممّا سبق أنّ ما جاء في الصحيح من هذه الكلمة صحيح موافق لما عليه أهل اللّغة والله أعلم.

المسلك الرابع: الحكم على الرواية بسوى ما سلف أو إيرادها من غير حكم، وفيه مثالان.

المثال الأول: تصويب الأسماء الواقعة في الأسانيد بما جاء في كتب الرّجال.

قال عياض: «في باب من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنّة: (نا خالد الحذاء عن الوليد أبي بشر)؛ كذا لكافتهم، وفي نسخة: (الوليد بن بشر)، والأول الصواب، قال البخاري: (أبو بشر الوليد بن مسلم العنبري»[4].

فتراه هنا ذكر الرواية، وعزاها للكافّة أي: لجميع شيوخه سوى ما جاء في النسخة الأخرى، ثم رجّح رواية الكافّة بما جاء عن البخاري رحمه الله في اسم هذا الراوي أي: في تاريخه الكبير.

المثال الثاني: ذكر الرّوايات من غير ترجيح.

قال عياض: «في صلاة اللّيل مسلم: «حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا عبيد الله عن شيبان»؛ كذا لهم، وعند الصدفي عن العذري: «أخبرنا عبيد الله وشيبان»[5].

كذا ذكر عياض رحمه الله الروايتين هنا وفي الأولى يروي عبيد الله عن شيبان وفي الثانية يروي معه، ولم يرجح شيئًا منهما، والأصحّ رواية الجمهور، ويدلّ لها ما في «مستخرج أبي عوانة»: «حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، قَالَ: ثنا عُبَيدُ الله بن مُوسَى، وأَبُو نُعَيمٍ، قَالَا: ثنا شَيبَانُ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي نَضرَةَ، عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ...»، وذكره بنحوه[6]، فتبيّن أنّه إنَّما يروي هذا الحديث عن شيبان، عن يحيى، وعبيد الله بن بن موسى ليس من أصحاب يحيى بن أبي كثير هو أقدم منه طبقةً، والله أعلم.

(1) «صحيح مسلم» (1/ 4).
(2) (321/3).
(3) «شرح النووي» (52/1).
(4) «المشارق» (169/1)، «التاريخ الكبير» (152/8).
(5) «المشارق» (259/2).
(6) (2258).

المثال الثالث: ذكر الأخطاء البيِّنة في الروايات.

قال عياض: «في (باب من ظلم من الأرض شبرًا): «أخبرنا أبان حدثنا يحي بن آدم»؛ كذا عند ابن ماهان، وهو خطأ فاحش، والصواب ما لابن سفيان: «يحيى» غير منسوب، وهو يحي بن أبي كثير»[1].

أشار القاضي رحمه الله هنا إلى حديث مسلم: «وحَدَّثَنِي إِسحَاقُ بنُ مَنصُورٍ، أَخبَرَنَا حَبَّانُ بنُ هِلاَلٍ، أَخبَرَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَنَّ مُحَمَّدَ بنَ إِبرَاهِيمَ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ مِثلَهُ»[2].

فبيّن اختلاف الرواة في قوله: (حدثنا يحي)، فرواه ابن ماهان: (يحي بن آدم)، ورواه ابن سفيان: (يحيى) من غير نسبة، وروايته هي الصواب، ويحي هنا هو يحي بن أبي كثير؛ كما ذكر عياض، وقد ذُكر قبلُ في الرواية السابقة، ولا يُعرف لأبان – وهو ابن يزيد العطّار – روايةٌ عن يحي بن آدم، ولا ليحي بن آدم روايةٌ عن محمَّد بن إبراهيم التّيمي في السِّتّة، ومحمد أقدم طبقةً من يحي بن آدم، والله أعلم.

المبحث الثالث: بين «المشارق» و«إكمال المعلم» في ذكر روايات مسلم.

تقدّم البيان عن كتاب «مشارق الأنوار» بما يناسب المقام، وذكرت أنّ صِنوه ونظيره في هذا الفنّ كتاب «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، وهذه إشارة لطيفة إلى هذا الكتاب، والصّلة بينه وبين «مشارق الأنوار»، وكلاهما لا استغناء عنه في الإفادة من صحيح مسلم رحمه الله.

المطلب الأول: تعريف موجز بـ «إكمال المعلم»:

يعدُّ كتاب «إكمال المعلم» من شروح مسلم النفيسة، كمّل به القاضي عياض رحمه الله كتاب «المعلم» للمازَري (536 هـ) رحمهما الله، حيث إن كتاب المعلم على نفاسته، وجودة موضوعه، لم يكن تأليفًا استجمع له مؤلفُه؛ وإنَّما هو تعليق ما تضبطُه الطّلبة من مجالسه، وهو أوّل كتاب يتناول شرحَ صحيح مسلم بالتّحرير والتّقييم، والشّرح والتّهذيب[3].

فزاد عليه القاضي رحمه الله شرح أحاديث مشكلة لم يقع لها هناك تفسير، وفصولًا محتملة تحتاج معانيها إلى تحقيقٍ وتقريرٍ، ونُكتًا مجملةً لا بدَّ لها من تفصيلٍ وتحريرٍ، وألفاظًا مهملةً تضطرُّ إلى الإتقان والتقييد، وكلماتٍ غيَّرها النَّقلة وكان من حقّها أن يخرجَ صوابَها إلى الوجودَ[4].

المطلب الثاني: المقارنة بين الكتابين:

لم يختلف موضوع الكتابين كثيرًا، فكلاهما في تقويم ألفاظ الصحيح، وضبط الألفاظ، وتحرير الروايات، وشرح المعاني، بَيْد أنّ المشارق – كما سلف – جعله على ثلاثة كتب، و»إكمال المعلم» مخصوصٌ بكتاب مسلم، ويشبِهُ أن يكون اعتمد في «إكمال المعلم» على «المشارق»، و»إكمال المعلم» إكمال للمشارق أيضًا، وتتميمٌ لمادّته، وقال القاضي رحمه الله في أوّل «الإكمال»: «... وعند الوقوف على ما أودعناه هذا التعليق وضَمَّنَّاه الكتابَ الآخر الذي بين أيدينا المُسمَّى بـ «مشارق الأنوار على صحائح الآثار» المشتمل على الأمّهات الثلاث، موطأ الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس المدني، وصحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وصحيح الإمام أبي الحسين مسلم

(1) «المشارق» (657/2).

(2) «صحيح مسلم» (ج: 5 ص: 59 رقم: 1612).

(3) انظر: مقدمة تحقيق «إكمال المعلم» (1/ 24).

(4) انظر: مقدمة «إكمال المعلم» (72/1).

بن الحجاج النيسابوري – رضي الله عنهم أجمعين ووفَّاهم جزاء صنيعهم – تقفُ على مقدار ما أشرنا إليه، وكثرة ما أُغفِلَ فى الكتابين من الفنَّين عليه»[1]، وأراد بالكتابين هنا تقييد المهمل للجياني والمعلم للمازَري.

ودلّ كلامه السابق على أنّه ضمّن «المشارق» و«إكمال المعلم» مادة علمية تتعلّق بكتاب «المسند الصحيح» فيها الإفادة والزّيادة على الكتابين المذكورين، وأنّه ينتظم منهما جميعًا ما قصد بيانه وتوضيحه على كتاب المسند الصّحيح.

والنّاظر في «إكمال المعلم» يجد أنّه لم يستوعب الكلام على متونه وأسانيده، ولا تقصّى الرّوايات؛ اجتزاء بكتاب «مشارق الأنوار» الذي خصّه لهذا، بل ربّما كرّر في «المشارق» المسألة الواحدة في حرفين منه، بالبسط والإيجاز، مع إشارته إلى ذلك رحمه الله.

خاتمة:

وفيها أهم النتائج:

– قام القاضي عياض بذكر طريقته التي اعتمدها، ومنهجيته التي سلكها في درس أحاديث صحيح مسلم، فأعرب عن طريقة علميّة فذّة، تلخّص المنهج العلمي الرصين عند المؤلفين المسلمين.

– إن منهجيّة القاضي رحمه الله في بيان الاختلاف والترجيح مع أنَّها امتداد لطريقة المحدثين، تنمُّ عن التزام معايير الدّقّة في البحث العلمي الحديثي عند المسلمين.

– إن عملا كهذا، وهو جزءٌ ضئيل من عمل أمة لا يحصى عدد علمائها، يدل على عناية المسلمين البالغة بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو اطَّلع أولئك الذين يحاولون عبثا التقليل من شأن كتب الأمة الصحاح على شيء منه بإنصاف؛ لركنوا إلى الاعتراف بأن هذه الأمة هي أمّة المنهج العلمي الرَّصين، الذي حفظ للأمم بعدها الحقائق كما هي.

– تنوّعت طريقة القاضي رحمه الله في الترجيح بين مختلف الرّوايات بحسب الحرف المختلف فيه ما بين الاعتماد على الروايات الأخرى أو السياق أو بلغة العرب أو بغيرها من وجوه الترجيح.

– إنّ أفضل طريقة في الكلام على الروايات وبحثها والحكم عليها هي النّظر في مصادر المسند الصحيح وموارد أحاديثه.

– إنّ «مشارق الأنوار» و«إكمال المعلم» كتابان اختلفت الغاية من وضعهما، غير أنَّهما اتفقا في موضوعهما كثيرا، ورغم ذلك فإن كلًّا منهما يكمّل الآخر في شرح صحيح مسلم وبيان مختلف الروايات ومعانيها.

هذا، ولا يزال البحث في روايات مسلم رحمه الله غضًّا طريًّا، ولمّا ينضج بعد؛ إذ عامّة شروح مسلم لم تعتمد طريقة النّظر في الرّوايات وجمعها؛ كصنيع الحافظ ابن حجر رحمه الله على «صحيح البخاري»، فوصيتنا للعلماء والباحثين أن يعنوا بهذا الشأن، وأن يُتوَّج مسلم بما تُوِّجَ به البخاري من قبل.

هذا ما تيسّر جمعه في هذه العجالة، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(1) «إكمال المعلم» (72/1).

قائمة المراجع:

1. الإمام في بيان أدلة الأحكام؛ لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: 660هـ)، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولى: 1407هـ - 1987م.

2. أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض؛ لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، أبو العباس المقري التلمساني (المتوفى: 1041هـ)، تحقيق: مصطفى السقا (المدرس بجامعة فؤاد الأول) - إبراهيم الإبياري (المدرس بالمدارس الأميرية) - عبد العظيم شلبي (المدرس بالمدارس الأميرية)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، عام النشر: 1358 هـ - 1939 م.

3. إكمال المعلم بفوائد مسلم؛ لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبي الفضل (المتوفى: 544هـ)، تحقيق: الدكتور يحيَى إِسمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع مصر، الطبعة الأولى: 1419 هـ - 1998م.

4. التاريخ الكبير؛ لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.

5. التبصرة والتذكرة في علوم الحديث = ألفية العراقي؛ للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي (806)، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، دار المنهاج الطبعة الثانية 1428.

6. الجامع الكبير - سنن الترمذي؛ لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1996م.

7. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله □ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)؛ لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصوّرة عن السّلطانيّة بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى: 1422هـ.

8. الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب؛ لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

9. سنن أبي داود؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - مَحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى: 1430 هـ - 2009 م.

10. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية؛ لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة: يناير 1990.

11. الضعفاء الكبير؛ لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ)، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، دار ابن عباس، مصر، الطبعة الثانية: 2008م.

12. العين؛ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

13. القاموس المحيط؛ لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة: 1426 هـ – 2005 م.

14. تحفة القادم؛ لابن الأبّار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفى: 658هـ)، أعاد بناءه وعلّق عليه: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1406 هـ – 1986م.

15. مستخرج أبي عوانة؛ لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: 316هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ– 1998م.

16. مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1421 هـ – 2001 م.

17. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ؛ لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى: 261 هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الجيل – بيروت.

18. مشارق الأنوار على صحاح الآثار؛ للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (المتوفى سنة 544 هـ)، تحقيق: دار الكمال المتحدة، الطبعة الأولى: 1437هـ، سورية دمشق.

19. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، 1392.

20. فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، المكتبة السلفية، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

21. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي؛ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ) دراسة وتحقيق: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، ومحمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، الطبعة الأولى: 1426هـ.

22. معجم البلدان؛ لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى: 1977 م.